

آثار السياسة المالية على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر

The effects of fiscal policy on the growth of the manufacturing sector in Algeria

¹كردوسي نور الهدى

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي -مغنية-

مخبر "Monnaie et Institutions Financières dans le Maghreb Arabe"

Kerdouci@yahoo.fr

ا.د. داودي محمد

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي -مغنية-

daoudim@ymail.com

قُدم للنشر في: 22.03.2020 / قبل للنشر في: 28.04.2021

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة آثار السياسة المالية على نمو الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2017؛ من خلال دراسة مدى تأثير الإيرادات و النفقات العامة على الإنتاج الداخلي الخام للصناعة التحويلية. بالإضافة إلى دراسة تأثير سعر الفائدة و التضخم، سعر النفط السنوي و مؤشر الانفتاح التجاري على الإنتاج الداخلي الخام للصناعة التحويلية. و ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، معتمدين في ذلك على بيانات سنوية. و قد تبين أن هناك فعالية نسبية للسياسة المالية المنتهجة في الجزائر. كما قمنا باختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة Toda Yamamoto، فوجدنا بأن هناك أثر أحادي الاتجاه بين الإنتاج الداخلي الخام للصناعة التحويلية و الإيرادات و النفقات العامة على المدى القصير.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية، الصناعة التحويلية، نموذج ARDL، العلاقة السببية، الصناعة.

تصنيف E2,E20:JEL

Abstract:

This research paper aims to study the effects of fiscal policy on the growth of the manufacturing industry in Algeria during the period from 1970 to 2017, through, the determination of the impact of public revenues and expenditures on the raw domestic production of the manufacturing industry, as well as, studying the effect of the interest rate and inflation, the annual oil price and the index of commercial openness on the domestic raw production of the manufacturing industry. Thus, the ARDL model was used basing on annual data. It showed that there is a relative effectiveness of the adopted fiscal policy in Algeria. On the other hand, the causal relationship was tested between the study variables using the Toda Yamamoto method. It was found that there is a one-way effect between the raw internal production of the manufacturing industry and the revenues and overheads in the short term.

¹المؤلف المراسل: كردوسي نور الهدى Kerdouci@yahoo.fr

Keywords: Fiscal policy, Manufacturing industry, ARDL model, Causal relationship, Industry.

Jel Classification Codes : E2, E20

مقدمة :

السياسة المالية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات و النفقات و إحداث التوازن في ميزانية الدولة؛ بغرض تحقيق السياسة الاقتصادية المتمثلة في التنمية الاقتصادية¹. كما تهدف لتحقيق (1) التوازن المالي، من خلال استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، (2) التوازن الاقتصادي و ذلك بالوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، (3) التوازن الاجتماعي بمعنى تحقيق الرفاهية للأفراد بما تقتضيه العدالة الاجتماعية؛ و من تم الوصول إلى التوازن العام من خلال التوازن بين مجموع الإنفاق القومي و الناتج القومي².

و منه أصبحت الدول النامية تعتمد سياسات مالية داعمة للتنمية الصناعية كقطاع ديناميكي راند تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى و تتكامل معه. كون قطاع الصناعة يمثل القطاع القائد لعملية التنمية و النمو الاقتصادي في الكثير من الدول. لما له من دور في ارتفاع الإنتاجية و بالتالي زيادة الدخل الفردي، و إحلال الواردات و زيادة الصادرات و تنويع مصادر الدخل و تحسين ميزان المدفوعات. فعندما تتبع الحكومة سياسة توسعية، فإنها تخفض الضرائب و تزيد من الإنفاق و القوة الشرائية للوحدات الاقتصادية و التي بدورها توسع سوق المنتجات المصنعة هذا بدوره يرسل إشارة إلى الشركات المصنعة لزيادة الطلب في السوق. و العكس صحيح عند اتباع سياسة انكماشية.

و الجزائر بحكم انتمائها إلى مجموعة البلدان النامية، و محاولتنا منها للقضاء على عوامل التخلف الاقتصادي و الاجتماعي، انتهجت بعد استقلالها خطا تنمية طموحة تعتمد بالأساس على إيجاد قطاع عام قوي و على أداة التخطيط الشامل للقيام بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث اتسمت المرحلة الأولى منها بالتركيز على الهياكل الأساسية و التنظيمية و استصدار التشريعات و الإجراءات التي استهدفت تهيئة مدخل عقلاني للتنمية الصناعية. و في المرحلة الثانية وضعت أول خطة للتنمية الاقتصادية و استهدفت تنمية القطاعات الصناعية الأساسية. كما اتبعت بعد ذلك، في مراحل أخرى، بإصلاحات هيكلية و مالية مست المؤسسات العمومية بشكل خاص و الاقتصاد الوطني بشكل عام تمهيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق.

و من خلال ماسبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر السياسة المالية على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر؟ للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا هذه الورقة البحثية إلى قسمين، خصصنا القسم الأول للجزء النظري و تطرقنا فيه إلى تطور قطاع الصناعة في الجزائر و أهم الإصلاحات و التحولات منذ الاستقلال. أما القسم الثاني فخصصناه للجزء التطبيقي؛ حيث قمنا بدراسة قياسية لأثر السياسة المالية على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر، مستعملين متغيرات مالية و علما بأن السياسة المالية لا تآثر لوحدها في الاقتصاد فقد أدرجنا متغيرات نقدية و أخرى تجارية.

1- الإطار النظري للدراسة:

- تناولت ورقة بحثية لـ "زرقين عبود و فوزي عبد الرزاق" (2014)، موضوع إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر. و بأن القطاع خاضع لتقلبات أسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي، إلى جانب الاختيارات السياسية و الاقتصادية التي تتبناها السلطات العمومية، بالإضافة إلى ارتباطه مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. أغفلت هذه الدراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية و المالية على قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر.
- عالج الباحثان "السعيد بريكة و نور الهدى عمارة" (2015)، في ورقة بحثية؛ إمكانية استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر. خلصوا من خلالها إلى ضرورة ترشيد الإنفاق في الجوانب المنتجة بدلا من تخفيضه. كما نادوا برفع العراقل التي تقف في وجه تطور المؤسسات و الصناعة في الجزائر. إلا أن هذه الدراسة قد اهتمت بالجانب النظري التحليلي و أغفلت الجانب التطبيقي و مدى تأثير السياسة المالية على الصناعة في الجزائر.
- التأثير القطاعي للسياسة المالية في ماليزيا (Law Chee Hong) 2016، تناولت هذه الدراسة استجابات الناتج المحلي الإجمالي القطاعي لأنواع مختلفة من الإيرادات الحكومية و مجموع الإنفاق الحكومي. النتائج مفيدة لتحديد مدى فعالية السياسة المالية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

¹ - عبد الله خبايا. (2009). *أساسيات في اقتصاد المالية العامة*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص 27.

² - عبد الحميد عبد المطلب. (2004-2005). *اقتصاديات المالية العامة*. الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 37.

تتضمن هذه الدراسة ستة معاملات تلقائية للناقلات المتغيرة مع تحليل Cholesky. تشير النتائج إلى أن الناتج القطاعي، وخاصة الإنتاج في القطاع المرتبط بالزراعة، حساس للإيرادات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، وجد أن الانحراف المعياري لصدمة الإيرادات الحكومية المختلفة كان له تأثير إيجابي على الناتج القطاعي في معظم الحالات. وهذا يعني أن البيئة الاقتصادية الإيجابية تؤدي إلى زيادة عائدات الحكومة وزيادة الناتج الاقتصادي. إن ارتفاع الدخل الحكومي يخلق توقعات بأن الإنفاق الحكومي والاستثمار سيزدادان في المستقبل. من ناحية أخرى، لا توجد حساسية للنفقات الحكومية بشكل متكرر وتأثيراتها إيجابية بشكل أساسي. هذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية. وأخيراً، يوضح تحليل تحليلات التباين أن أجزاء أكبر من الناتج القطاعي تفسرها الإيرادات الحكومية.

- آثار السياسات المالية على النمو الاقتصادي في رومانيا (Răzvan Gheorghe) Aurelian Leonard DANU2 , Alexandru BUCOI , 2016 (IALOMIȚIANU1) كانت تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاستراتيجيات الفعالة لتوحيد المالية العامة التي يمكن أن تضمن نمو اقتصادي مستقر من خلال التمويل العام المستديم. وذلك من خلال تحليل المعلومات المقدمة من المؤسسات المالية الوطنية والدولية، ومقارنتها بالقيم السابقة والمقترحة والمفترضة، ودراسة الجهود والنتائج. و النتائج التي توصل إليها هي أنه، من أجل استعادة استدامة المالية العامة، تدعو الحاجة إلى بذل جهود كبيرة لضبط المالية العامة، وكذلك لإصلاحات هيكلية عميقة، بهدف خلق ظروف مواتية للنمو الاقتصادي المستدام. وبالفعل، من خلال تنفيذ سياسات مالية مناسبة، خرجت رومانيا من إجراءات العجز المفرط في عام 2011.
- قام Arikpo Oka Felix ، Ogar Anthony و Cornelius M. Ojong سنة 2017 بدراسة تأثير السياسة المالية على أداء قطاع الصناعات التحويلية في نيجيريا. وكان الهدف من الدراسة هو تقييم مدى تأثير الإيرادات والنفقات الحكومية على الناتج الصناعي في نيجيريا من عام 1982 إلى 2014. وأظهرت النتائج من التحليلات أن الزيادات في الإيرادات الحكومية تخفض إنتاج قطاع الصناعات التحويلية في نيجيريا. وأخيراً، ينبغي للحكومة زيادة الإنفاق على تطوير البنية التحتية والخدمات المجتمعية لأن هذا سيكون له أثر مضاعف على أنشطة التصنيع ويعزز النمو الاقتصادي في نيجيريا.
- مخضار سليم (دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية) 2018. كانت تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضعية التنافسية للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الأسواق المحلية والدولية مع الكشف عن أثر اتفاقية الشراكة الجزائرية – الأوروبية على النسيج الصناعي الجزائري ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها والمتمثلة في تنمية القطاع الصناعي الجزائري ورفع من قدراته التنافسية في الأسواق الخارجية وتنويع الإنتاج الصناعي وترقية الصادرات خارج المحروقات. أظهرت النتائج أن كل من المغرب، تونس و مصر لها مزايا نسبية عالية في عدد كبير من الصناعات التحويلية، أما الجزائر فإن المزايا النسبية لقطاعها الصناعي تبقى جد ضعيفة، وبالرغم من الأموال الباهظة التي تم تخصيصها لتطوير القطاع الصناعي إلا أنه لا يزال يعاني الركود وتدني مستوى الأداء.
- في ورقة بحثية قام بها كل من "لزهر بن عبد الرزاق و جمال خنشور" (2018)، حول دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر. اعتمدا فيها على المنهج الوصفي لكشف كل ما يتعلق بجوانب السياسة الصناعية، وكذا المنهج التحليلي لتحليل مختلف الإحصائيات والتطورات. حيث توصلوا إلى أن السياسات الصناعية المطبقة في قطاع الأدوية تجسدت في شكل قوانين وتشريعات. و نتيجة لعدت تغيرات اتجهت الدولة نحو دعم الصناعات المحلية عن طريق القروض الصناعية. اهتمت الدراسة بالجانب التحليلي للإحصائيات والقوانين التشريعية؛ وأغفلت الجانب القياسي و مدى تأثير العوامل الاقتصادية على القطاع.
- نشرت الباحثة "نسيمة بوري" سنة 2018 دراسة نظرية تحليلية بعنوان (le secteur des industries manufacturières en Algérie : variations annuelles de la production). قاما من خلالها بعرض تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر، وكذا تحليل تباين مؤشر هذا التطور.

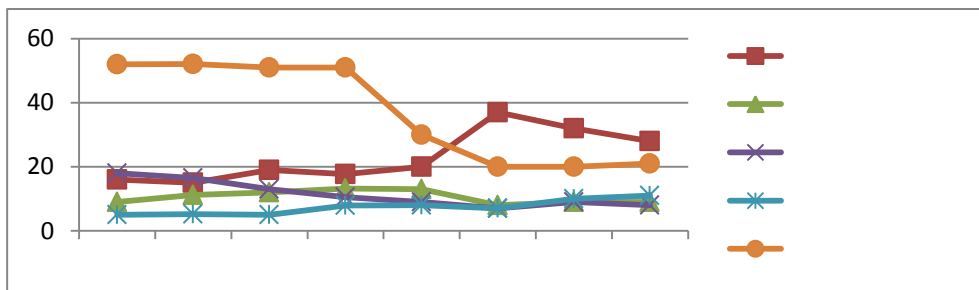
2- قطاع التصنيع في الجزائر:

2-1 مرحلة الستينيات والسبعينيات:

سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى تحقيق هدف التنمية والنمو، وذلك من خلال تبنيها للمخططات التنموية مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، حيث تجسدت بداية باستراتيجية الصناعات المصنعة ضمن مخطط الرباعي الأول (1970-1973) و مخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، فمنحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية و صناعات الحديد و الصلب¹؛ حيث سجل قطاع الطاقة و المحروقات أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 37% سنة 1974. وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف و الوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة؛ حيث تم تمويلها عن طريق ضخ رأس المال العام الناشئ عن ارتفاع عائدات النفط. أما الصناعات التحويلية فكانت تهيم عليها الشركات الكبيرة التي تقودها الدولة و التي وضعت لتغطية الاحتياجات المحلية².

لكن بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه و بقي مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر تطبيقيا عبارة عن حشد للمعدات الصناعية، و يرجع ذلك لأسباب عديدة من بينها، نقص المهارات و الكفاءات، ضيق السوق المحلي و عدم التمكن من المنافسة الخارجية، غياب التكامل بين القطاعات³. و هذا ما نلاحظه من خلال المنحنى البياني في الأسفل؛ حيث وصلت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى نسبة لها 8% سنة 1974. كما عرف قطاعي الزراعة و التجارة و الخدمات تراجعاً ملحوظين مع بداية السبعينيات.

الشكل (01): نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1963-1978)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

2-2 مرحلة الثمانينيات:

نتيجة للخللات التي عرفها الاقتصاد خلال فترة السبعينيات؛ شهدت مرحلة الثمانينيات إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الصناعية العمومية نظراً لعجزها المالي الكبير و عدم قدرتها على التحكم و الرفع من قدراتها الإنتاجية، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الفساد التي أصبحت تحد من كفاءة المؤسسات العمومية. و ذلك في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985-1989). الذين كانا يهدفان إلى تنظيم الاقتصاد الوطني و تحسين ظروف عمل المؤسسات الصناعية و التحكم أكثر في تسييرها و الرقابة عليها. كما عرفت هذه المرحلة سياسة الانفتاح على الاستثمار الخاص مع بداية 1980، وفق إستراتيجية اللامركزية في النشاط الاقتصادي و الصناعي. و رغم الإصلاحات المنتهجة من قبل الدولة، من أجل النهوض بقطاع الصناعة و بالتالي تحقيق نمو اقتصادي أعلى، إلا أن ارتفاع المديونية الخارجية التي

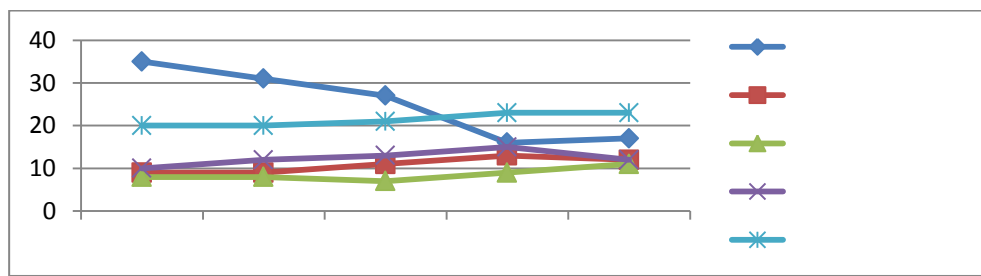
¹- Fatiha, T. (2006), L'économie algérienne depuis 1962 :le poids croissant des hydrocarbures, TENDANCES ECONOMIQUES, p82.

² - Oxford. (2018). Increase in domestic manufacturing to cut Algeria's reliance on imports. Retrieved from Oxford Business Group: <https://oxfordbusinessgroup.com>.

³ - زوزي محمد. (2010)، "استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، المجلد 8، العدد 8، ص 171-175.

انتقلت خلال النصف الثاني من الثمانينات من 18,374 مليار دولار إلى 27,858 مليار دولار؛ إضافة إلى اعتماد سياسة التصنيع على التكنولوجيا المستوردة و الخبراء الأجانب التي أدت إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج¹، مما كلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة. كل هذا يوضح الاختلال التوازني للاقتصاد الوطني و الأزمة الخائفة التي عرفها خلال المخطط الخماسي الثاني و بداية التسعينات و عجز القطاع الصناعي خارج المحروقات من تحقيق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية السابقة و المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي²، كما سجل خلال هذه الفترة انهيار متواصل لأسعار البترول، بحد أدنى 10 دولار للبرميل الواحد في سنة 1986³؛ حيث انخفضت نسبة مساهمة قطاع الطاقة والمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 35% سنة 1980 إلى 16% سنة 1986؛ مما جعل الاقتصاد الجزائري مرهونا بارتفاع و انخفاض أسعار النفط. أما قطاع الصناعات التحويلية فقد احتل المرتبة الرابعة بين بقية القطاعات من خلال نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13% فقط.

الشكل (02): نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-1988)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

3-2- مرحلة التسعينات:

نظرا للظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني في أواخر الثمانينات و بداية التسعينات، و المتمثلة في الارتفاع المستمر للواردات و تراجع الصادرات و تدهور ميزان المدفوعات؛ و كذا تدني مستوى إنتاجية المؤسسات الصناعية حيث عرفت أدنى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 7% سنة 1996 (المنحنى البياني رقم 03 يوضح مساهمة بقية القطاعات)، مما أدى إلى تسجيل عجز مالي كبير لهذه المؤسسات و عدم قدرتها على تسديد ديونها التي أثقلت كاهل الدولة حيث بلغ حجم الدين العمومي سنة 1995 حوالي 98,9% من الناتج المحلي الخام. كان لابد من اعتماد مخطط إصلاح اقتصادي جديد و مكمل لما سبقه يمس الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، و المؤسسات العمومية بصفة خاصة⁴. و لهذا اضطرت الجزائر إلى التوجه للمنظمات الدولية لانقاذ اقتصادها من الانهيار. و بدأت بتطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و المتمثلة في برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي من 1994 إلى 1998 و الذي يجعل من الخصوصية الشرط الأساسي و الضروري لكل الدعم و المساعدات، و هذا يدفع بالجزائر إلى إصدار قانون الخصوصية⁵. كما بدأت الجزائر منذ سنة 1990 مرحلة جديدة و هي الانفتاح على اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية؛ و هذا في إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي. إلا أن هذه الإصلاحات و منها عملية الخصخصة فقد كان لها تأثير سلبي على النسيج الصناعي الجزائري؛ حيث أدى إلى تعميق التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية و في مقدمتها الدول الأوروبية. إضافة إلى أن الركود و الشلل الذي أصاب قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (1990-1999) كان له التأثير السلبي المباشر على إنتاج

¹ - محمد زوزي. (2009-2010). تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة. ص 194-195.

² - مخضار سليم. (2018)، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة تلمسان، ص 118-130.

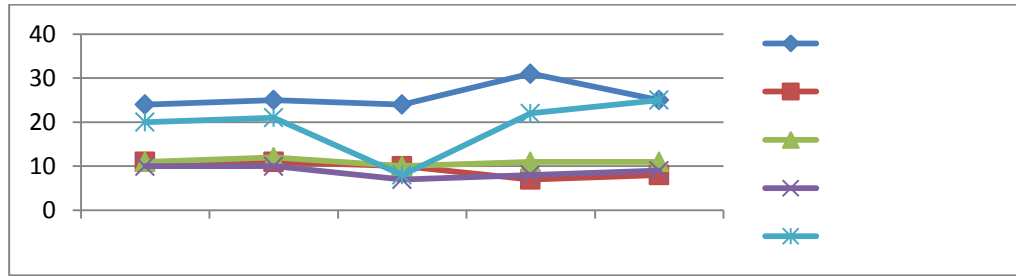
³ - محمد زوزي. (2009-2010)، (مرجع سابق)، ص 195.

⁴ - الشيخ الداوي. (2009). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ص 268.

⁵ - محمد زوزي. (2009-2010)، (مرجع سابق)، ص 195.

القطاع الصناعي حيث عرف تراجعاً ملحوظاً¹. و بذلك ارتفعت معدلات البطالة إلى 28% سنة 1998، و كذا معدلات التضخم التي بلغت أعلى مستوياتها سنة 1992 بحوالي 31,66%.

الشكل (03): نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1998-1990)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

4-2 مرحلة الألفينيات:

مع مطلع سنة 1999 دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة، سواء على المستوى الأمني الذي بدأ يعرف نوعاً من الاستقرار مقارنة بفترة التسعينات. إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصادي الجزائري على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث وصلت معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها سنة 2000 بنسبة بلغت 0,33%² و كذا انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4,88 مليار دولار سنة 2007؛ نظراً لبداية ارتفاع أسعار البترول، مما ساعد على إعادة بناء رصيد الاحتياطيات الخارجية. فضلاً عن بداية تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) بغلاف مالي بلغ 1.216 مليار دج، ومن تم دعم برنامج إنعاش النمو (2009-2005) قدر غلافه المالي في نهاية 2009 بـ 9.680 مليار دج. ثم يأتي بعدها برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2014-2010) بمبلغ قدره 21.214 مليار دج وذلك من أجل إحياء النشاط الاقتصادي³. رغم المبالغ المعتبرة التي خصصت لتطوير القطاع الصناعي، إلا أنها لم تكن ذات استثمار إنتاجي، بل عبارة عن توسع في النفقات العامة نتيجة تراكم عائدات المحروقات. كما أن عملية الإنتاج اقتصر على صناعات التركيب و التعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي حيث نلاحظ من خلال المنحنى البياني في الأسفل أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي اقتصر على الصناعات الاستخراجية فبلغت أعلى نسبة لها بـ 47% سنتي 2006 و 2008 أما الصناعات التحويلية فقدت بـ 4%؛ نظراً لتبعيةها للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، و المواد الأولية؛ وهذا ما يجعل القطاع الصناعي خارج المحروقات يعاني من تدني مستوى الأداء الناتج عن ضعف الإنتاجية؛ إضافة إلى أن الشركات الصغيرة و المتوسطة في معظمها ذات أعمال تجارية صغيرة للغاية حيث يتراوح عدد الموظفين من 1 إلى 4⁴. كما تشير النتائج العامة للتبادلات الخارجية خلال سنة 2016 عجزاً في الميزان التجاري بـ 17,84 مليار دولار، ما يعادل ارتفاع طفيف بـ 4,8% مسجلة سنة 2015. هذا المؤشر يفسر في نفس الوقت انخفاض مهم في الصادرات مقارنة بالواردات حيث قدرت قيمة الصادرات سنة 2016 بـ 28883 مليون دولار أما الواردات فقدت بـ 46727 مليون دولار من نفس السنة⁵. مع مطلع عام 2017 عرف النمو الاقتصادي بداية جيدة حيث ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3,7% في الربع الأول، و يرجع ذلك إلى الإنتاج القوي في قطاع النفط، أما القطاعات غير النفطية فقد عرفت تباطؤاً في النمو من 4% في نفس

¹ - مخضار سليم. (2018)، (مرجع سابق)، ص 136.

² - <https://www.marefa.org>, consulté le 2018, اقتصاد الجزائر -

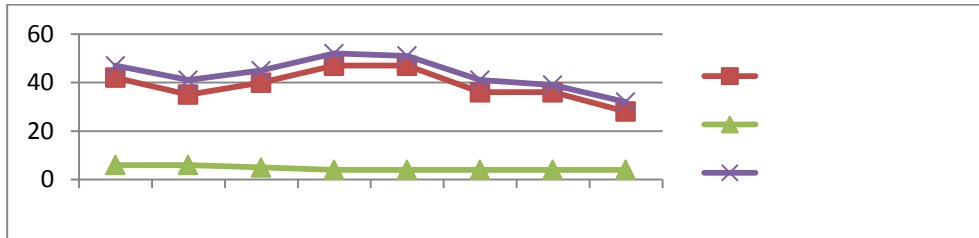
³ - نور الهدى عمارة بريكة السعيد. (2015)، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، ص 282.

⁴ - Bouri, N. (2018). Le secteur des industries manufacturières en Algérie : variations annuelles de la production, مجلة العلوم الاجتماعية, p28.

⁵ - حميد بن نية، فكارشة سفيان. (2018). دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، ص 15.

الفترة من سنة 2016 إلى 2,8% في سنة 2017، و كان الانخفاض ملحوظا في قطاع التصنيع حيث وصل إلى 3,9% مقارنة بـ 5,1% في الربع الأول من سنة 2016¹.

الشكل (04): نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2000)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

3- الإطار التطبيقي للدراسة:

1- تقدير النموذج:

من أجل تحديد العلاقة التي تربط بين نمو الصناعة التحويلية و السياسة المالية في الجزائر؛ استخدمنا بيانات سنوية للايرادات العامة، النفقات العامة، سعر النفط السنوي، مؤشر الانفتاح التجاري، التضخم و سعر الفائدة كمتغيرات مستقلة و الإنتاج الداخلي الخام للصناعات التحويلية كمتغير تابع كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$PM = f(R, G, OP, X - M, INF, INT)$$

2-3 تحديد النموذج و المتغيرات:

بناء على عدة دراسات سابقة استخدمنا في هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) و الذي يعتبر من بين الأساليب الأكثر تطورا لمعالجة النماذج المبنية على قواعد بيانات سلاسل زمنية، حيث تم تطوير هذا الأسلوب من أجل تجاوز المشاكل التي واجهت استخدام نماذج التكامل المشترك و تصحيح الخطأ التي طورها كل من (Engle & Granger 1987) و (Johansen 1988)، و من بين هذه المشاكل وجود متغيرات مستقرة في المستوى و أخرى مستقرة في الفرق الأول، و بالتالي يكون هناك اختلاف في رتب استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، و هو الأمر الذي يستحيل معه تطبيق نماذج التكامل المشترك العادية.

يعود الفضل في تطوير منهجية نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL إلى كل من (Pesaran 1997)، (Shin and Sun 1998) و (Pesaran and al 2001)، حيث يرى (Pesaran) أن اختبار الحدود ضمن نماذج ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، لكن الشرط الوحيد لتطبيق اختبار الحدود هو عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية².

كما أن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام³.

و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

¹- Banquemoniale, (2017), Algérie : rapport de suivi de la situation économique (octobre 2017),

www.banquemoniale.org/.

²- خالد محمد السواعي. (2015)، "أثر تحرير التجارة و التطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، ص 20.

³- دحماني محمد أدريوش. (2013-2012). محاضرات في الاقتصاد القياسي. سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليايس، ص 158.

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{t=1}^p \alpha_1 \Delta Y_{t-1} + \sum_{t=1}^p \alpha_2 \Delta X_{t-1} + \sum_{t=1}^p \alpha_3 \Delta Z_{t-1} + \sum_{t=1}^p \alpha_4 \Delta \theta_{t-1} + \sum_{t=1}^p \alpha_5 \Delta \mu_{t-1} + \sum_{t=1}^p \alpha_6 \Delta \gamma_{t-1} + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + \beta_3 Z_{t-1} + \beta_4 \theta_{t-1} + \beta_5 \mu_{t-1} + \beta_6 \gamma_{t-1} + \varepsilon$$

تمثل $(\beta_1; \beta_2; \beta_3; \beta_4; \beta_5; \beta_6)$ معلمات العلاقة طويلة الأمد، و تعبر $(\alpha_1; \alpha_2; \alpha_3; \alpha_4; \alpha_5; \alpha_6)$ عن معلمات الفترة القصيرة، في حين أن α_0 تشير إلى الجزء القاطع و ε إلى أخطاء الحد العشوائي. سنقوم بدراسة العلاقة بين نمو الصناعة التحويلية في الجزائر و أدوات السياسة المالية؛ من خلال النموذج القياسي التالي:

$$PM = \alpha_0 + \alpha_1 R + \alpha_2 G + \alpha_3 OP + \alpha_4 X - M + \alpha_5 INF + \alpha_6 INT + \varepsilon$$

حيث أن:

PM: الإنتاج الداخلي الخام للصناعات التحويلية (% من GDP).

R: الإيرادات العامة (% من GDP).

G: النفقات العامة (% من GDP).

OP: سعر النفط السنوي.

X-M: مؤشر الانفتاح التجاري (% من GDP).

INF: التضخم.

INT: سعر الفائدة.

$(\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6)$: معلمات الانحدار.

ε : يعبر عن حد الخطأ الذي يشمل كل المتغيرات التي لم تدمج في النموذج.

تمثل البيانات المستخدمة في النموذج بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1970 إلى 2017. و ذلك اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) و قوانين المالية المنشورة في الجريدة الرسمية، البنك الدولي ، منظمة الأوبك (OPEP) <https://www.ceicdata.com>

3-3 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يعتبر اختبار استقرار السلاسل الزمنية شرط أساسي من شروط التكامل المشترك، حيث يعتبر اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) أهم طريقة في تحديد استقرارية السلاسل الزمنية، و معرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، و في هذا الإطار سنستخدم اختبارين هما: اختبار (Augmented Dickey-Fuller) و اختبار (Phillip-Perron) كما هو موضح في الجدول:

الجدول (01): اختبار جذر الوحدة حسب (ADF) و (PP)

PP				ADF				
الفرق الأول		عند المستوى		الفرق الأول		عند المستوى		المتغير ات
النتيجة	PP محسوبة	النتيجة	PP محسوبة	النتيجة	ADF محسوبة	النتيجة	ADF محسوبة	
مستقر ة	- 45,145*	مستقرة	-6,413*	مستقر ة	-7,883*	مستقرة	-6,413*	PM
مستقر ة	-7,440*	غير مستقرة	-2,686	مستقر ة	-6,891*	غير مستقرة	-2,550	R
مستقر ة	- 11,869*	مستقرة	-3,103*	مستقر ة	-6,622*	مستقرة	-3,111*	G
مستقر ة	-6,091*	غير مستقرة	-0,602	مستقر ة	-6,091*	غير مستقرة	-0,542	OP
مستقر ة	-7,688*	مستقرة	-2,213*	مستقر ة	-7,401*	مستقرة	-2,207*	X-M
مستقر ة	-6,495*	غير مستقرة	-1,404	مستقر ة	-6,494*	غير مستقرة	-1,385	INF
مستقرة	-5,347*	غير مستقرة	-0,800	مستقر ة	-5,243*	غير مستقرة	-0,567	INT

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول رقم 01 نقوم بقبول فرضية العدم (H_0) القائلة بأن المتغيرات بها جذر الوحدة و هذا عند المستوى؛ ماعدا متغير (PM) الإنتاج الداخلي الخام للصناعات التحويلية فليس به جذر الوحدة و هو مستقر عند المستوى، بالإضافة إلى (G) النفقات العامة فليس بها جذر الوحدة عند المستوى، وبالنسبة لـ (X-M) مؤشر الانفتاح التجاري فهو مستقر و ليس به جذر الوحدة عند المستوى، و هذا عند معنوية 5%. أما عند الفرق الأول فيتم رفض فرضية العدم (H_0) و قبول الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن المتغيرات لا يوجد بها جذر الوحدة و بالتالي فالسلاسل كلها مستقرة و متكاملة من نفس الدرجة I(1) و غير ساكنة عند المستوى.

4-3 تقدير النموذج باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL(P):

قبل أن نقدر النموذج نقوم بتحديد فترات الإبطاء للنموذج ARDL(P)؛ التي تدني معياري Akaike. و ذلك عند تأخيرات مختلفة من 1 إلى 3.

الجدول (02): اختبار AIC لتحديد فترات الإبطاء للنموذج

P	AIC
0	19.89094
1	13.47621
2	13.74559
3	13.31948*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

النتائج تظهر بأن التأخر الذي يدني معياري Akaike هو التأخر 3. و لذلك سوف نعتمد النموذج ARDL(3).

5-3 منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، حيث يأخذ الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta PM_t = & \alpha_0 + \sum_{t=1}^P \alpha_1 \Delta PM_{t-i} + \sum_{t=1}^P \alpha_2 \Delta R_{t-i} + \sum_{t=1}^P \alpha_3 \Delta G_{t-i} + \sum_{t=1}^P \alpha_4 \Delta OP_{t-i} \\ & + \sum_{t=1}^P \alpha_5 \Delta X - M_{t-i} + \sum_{t=1}^P \alpha_6 \Delta INF_{t-i} + \sum_{t=1}^P \alpha_7 \Delta INT_{t-i} \\ & + \beta_1 PM_{t-1} + \beta_2 R_{t-1} + \beta_3 G_{t-1} + \beta_4 OP_{t-1} + \beta_5 X - M_{t-1} \\ & + \beta_6 INF_{t-1} + \beta_7 INT_{t-1} \end{aligned}$$

من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نقوم بحساب إحصائية فيشر (F). حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازن طويلة الأجل). و الفرضية البديلة و التي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = 0$$

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq 0$$

الجدول (03): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة توازن في المدى الطويل

النتيجة	F المحسوبة		النموذج
وجود علاقة تكامل مشترك	5.078848		القيم الحرجة
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	5%
	2.27	3.28	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول رقم 03 تشير قيمة إحصائية فيشر (F= 5.078848) إلى أنها أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% . و منه يمكننا رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

6-3 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

نقيس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL بالاستعانة ببرنامج (Eviews10). للحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل و نتائج التوازن في المدى الطويل.

الجدول (04): مقدرات معلمات الأجل الطويل

المتغير التابع PM			
الاحتمال	إحصائية	المعلمات	المتغيرات التفسيرية
0.4769	-0.720982	-1.49	C
0.0185	2.501464	1.21	R
0.2936	-1.070432	-5.59	G
0.5098	0.667745	9.48	OP
0.5800	-0.559843	-1.54	X-M
0.8003	0.255386	8.03	INF
0.2532	1.166628	7.37	INT

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول رقم 04 فإن العلاقة التوازنية طويلة المدى بين الناتج الداخلي الخام للصناعة التحويلية في الجزائر و (الإيرادات العامة، النفقات العامة، سعر النفط السنوي، الانفتاح التجاري، التضخم ومعدل الفائدة)، خلال الفترة (1970-2017) يمكن التعبير عنها وفق النموذج القياسي التالي:

$$PM = -1,49 + 1,21R - 5,59G + 9,48OP - 1,54X - M + 8,03INF + 7,37INT + \varepsilon_t$$

من خلال الجدول رقم 04 يتضح بأن هناك آثار ايجابية و أخرى سلبية. بالنسبة للآثار الايجابية طويلة المدى نجد بأنه إذا زادت الإيرادات العامة بـ 1% فإن الناتج الداخلي الخام للصناعة التحويلية سيزيد بنسبة 1,21% كما أن لها دلالة إحصائية عند درجة معنوية 1%؛ و هذا راجع لكون معظم المؤسسات الصناعية، عبارة عن مؤسسات عمومية تمتلكها الدولة، مما لا يطرح إشكال في التمويل. فبعد الاستقلال هيمن القطاع العمومي على الاقتصاد الجزائري نظرا لتبني الدولة للنظام الاشتراكي و اتباع سياسة التخطيط. بالنسبة لأسعار النفط السنوية فلها أثر ايجابي حيث زيادتها تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام للصناعة التحويلية بـ 9,48%. أما بالنسبة لمتغيرات السياسة النقدية، و المتمثلة في التضخم و معدل الفائدة، فهي الأخرى لها آثار إيجابية إلا أنه ليس لها أي دلالة إحصائية. حيث أن زيادة التضخم بـ 1% أدى إلى زيادة الناتج الداخلي الخام للصناعة التحويلية بـ 8,03%؛ و هذا راجع إلى زيادة الطلب نتيجة الإعانات و التحويلات الاجتماعية التي تقدمها الدولة.

فيما يخص الآثار السلبية طويلة المدى فقد تمثلت في النفقات العامة حيث أدت زيادتها بنسبة 1% إلى تراجع الناتج الداخلي الخام للصناعة التحويلية بـ 5,59%؛ مما يدل على أن سياسة الإنفاق العام كانت ذات طابع استهلاكي غير إنتاجي استثماري. أما مؤشر الانفتاح التجاري فهو الآخر أدت زيادته إلى تناقص الناتج الداخلي الخام للصناعة التحويلية بنسبة 1,54%؛ و ذلك لعدم قدرت المؤسسات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية نظرا لارتفاع تكلفة إنتاجها و نقص جودة منتجاتها، مقارنة بالمنتجات الأجنبية التي غزت الأسواق المحلية، مما أدى ببعض المؤسسات إلى الإغلاق أو تحويل نشاطها.

7-3 منهجية تصحيح الخطأ: ARDL ECM

تتكس معلمة حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى.

الجدول (05): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ

المعلمة	إحصائية t	الاحتمال
ECM(-1)	-7.126604	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

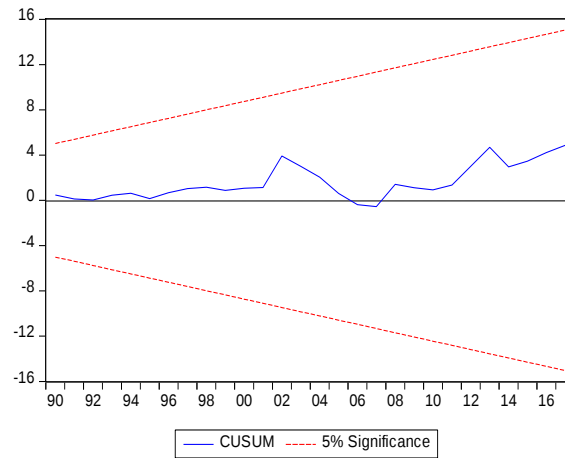
تساوي معلمة حد تصحيح الخطأ $ECM(-1) = -0.589785$ لنموذج المدى القصير مما يعني أن الانحراف عن عدم المساواة في المدى الطويل يتم تصحيحه بحوالي 59% كل عام. كما أن إشارة القيمة سالبة مما يدل على معنوية العلاقة طويلة الأجل بين قطاع الصناعات التحويلية و السياسة المالية في الجزائر.

8-3 اختبار استقرار النموذج:

حتى نستطيع التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM).

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفرجات الزمنية الموزعة ARDL، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات (CUSUM) داخل الحدود الحرجة عند 5% كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (05): اختبار المجموع التراكمي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل البياني رقم 05 يتضح بأن : المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) بالنسبة للنموذج المقدر يقع داخل حدود النقطة الحرجة عند مستوى 5%، و يتضح من هذا الاختبار أن هناك استقرار في المعلمات المقدر في المدى الطويل، و بالتالي فإن النموذج القياسي المقدر هو النموذج الأمثل.

9-3 اختبار السببية: (Toda Yamamoto causality test)

سنقوم باختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة Toda Yamamoto (1995).

الجدول (06): نتائج اختبار السببية (Toda Yamamoto)

النتيجة	الاحتمالات	كاي مربع
سببية أحادية الاتجاه	0.0411	8.252909
	0.7997	1.006360
لا يوجد سببية	0.5952	1.891520
	0.3593	3.217783
لا يوجد سببية	0.9208	0.491164
	0.6285	1.738175
لا يوجد سببية	0.4865	2.438528
	0.7841	1.070715
سببية أحادية الاتجاه	0.6421	1.676834
	0.0218	9.645449
سببية أحادية الاتجاه	0.0000	24.26977
	0.3396	3.358391
لا يوجد سببية	0.5382	2.168333
	0.3412	3.346739
لا يوجد سببية	0.2201	4.414141
	0.5114	2.305677
لا يوجد سببية	0.2274	4.335517

INT-----R	3.561042	0.3129	لا يوجد سببية
R-----INF	2.720362	0.4368	
INF-----R	6.893373	0.0754	
R-----G	2.131455	0.5456	لا يوجد سببية
G-----R	2.388577	0.4958	
OP-----X-M	8.931350	0.0302	سببية أحادية الاتجاه
X-M-----OP	3.868078	0.2761	
OP-----INT	0.675971	0.8788	لا يوجد سببية
INT-----OP	0.318123	0.9566	
OP-----INF	4.175678	0.2431	لا يوجد سببية
INF-----OP	2.885183	0.4097	
OP-----G	11.00631	0.0117	سببية أحادية الاتجاه
G-----OP	3.997401	0.2617	
X-M-----INT	1.573202	0.6655	لا يوجد سببية
INT-----X-M	0.506292	0.9175	
X-M-----INF	2.315692	0.5095	لا يوجد سببية
INF-----X-M	2.710387	0.4385	
X-M-----G	6.791716	0.0788	سببية أحادية الاتجاه
G-----X-M	9.591180	0.0224	
INT-----INF	11.77705	0.0082	سببية ثنائية الاتجاه
INF-----INT	16.38160	0.0009	
INT-----G	0.638518	0.8876	لا يوجد سببية
G-----INT	1.432664	0.6979	
INF-----G	1.308444	0.7271	لا يوجد سببية
G-----INF	5.918385	0.1156	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال نتائج الجدول (رقم 06) أعلاه يتضح بأن الإنتاج الداخلي الخام للصناعات التحويلية يؤثر في الإيرادات العامة و النفقات العامة و لا يتأثر بهما؛ أما التضخم فهو الوحيد الذي يؤثر في الإنتاج الداخلي الخام للصناعات التحويلية على المدى القصير ولا يتأثر به؛ إلا أنه ليس له أي دلالة إحصائية. كما أن الانفتاح التجاري يتأثر بسعر النفط السنوي و النفقات العامة على المدى القصير و لا يؤثر فيهما؛ و كذا النفقات العامة تتأثر بسعر النفط السنوي و لا تؤثر فيه. أي أن زيادة الإيرادات النفطية تؤدي إلى زيادة النفقات العامة الموجه للاستيراد، مما يؤدي إلى زيادة الانفتاح التجاري.

الخاتمة:

قد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة الأجل في اتجاه واحد متمثلة في تأثير نمو الناتج الداخلي الخام للصناعات التحويلية على الإيرادات و النفقات العامة، و هذا ما يدل على عدم تأثير حجم الدولة على قطاع التصنيع في الجزائر ، حيث تخضع نفقات الدولة لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ مما يؤكد على الفعالية النسبية للسياسة المالية المنتهجة في الجزائر و خاصة على مستوى قطاع التصنيع. فرغم السياسة التوسعية التي اتبعتها الدولة عن طريق زيادة الإنفاق العام، نتيجة زيادة الإيرادات النفطية؛ بغرض زيادة الإنتاج الوطني. إلا أنه لم يكن لها أي أثر يخدم جانب قطاع التصنيع نظرا لضعف الإنتاجية، و القدرات المحدودة للمؤسسات الصناعية. فتم تحويل هذه النفقات إلى زيادة واردات السلع و الإعانات الاجتماعية، مما أدى إلى عدم قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية نتيجة زيادة الواردات على حساب

الصادرات. كما أن زيادة الإعانات الاجتماعية أدت إلى زيادة الطلب مما نتج عنه تفاقم في معدلات التضخم على المدى الطويل.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها تفعيل السياسة المالية للنهوض بقطاع الصناعة:

- ✓ يجب إعادة توجيه سياسة الإنفاق العام من خلال تشجيع نمو الإنتاجية و تحسين جودة المنتجات المحلية.
- ✓ تشجيع الاستثمار العمومي المنتج و توجيهه نحو القطاعات غير النفطية، كالتصنيع من أجل زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ يجب أيضا حماية المنتج المحلي و دعمه لتكون له القدرة على المنافسة.
- ✓ ينبغي على الدولة إعادة النظر في سياسة الدعم الاجتماعي، و معالجة مشكل التضخم.
- ✓ لا بد من توفير المواد الأولية و المعدات و التكنولوجيا الحديثة محليا و تطويرها و التوجه نحو الإنتاج الحقيقي من أجل التخلي عن التبعية الخارجية.
- ✓ إعادة الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات العامة، من خلال توسيع الأوعية الضريبية و تخفيض المعدلات بما يضمن تحفيز الاستثمار و الحد من محاولات الغش و التهرب الضريبي، و بالتالي زيادة الموارد المالية.
- ✓ إحلال الواردات و زيادة التصنيع للتصدير.

قائمة المراجع :

الكتب:

1. عبد الحميد عبد المطلب. (2004-2005)، *اقتصاديات المالية العامة*، الإسكندرية: الدار الجامعية.
2. عبد الله خبابية. (2009)، *أساسيات في اقتصاد المالية العامة*، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
- مقال في مجلة:
3. الشيخ الداوي. (2009)، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و إشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، ص 255-283.
4. خالد محمد السواحي. (2015)، "أثر تحرير التجارة و التطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن"، *المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية*، المجلد 2، العدد 1، ص 18-32.
5. زوزي محمد. (2010)، "استراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث المجلد 8، العدد 8، ص 167-180.
6. نور الهدى عمارة، بريكة السعيد. (2015)، "استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر"، *مجلة العلوم الإنسانية*، المجلد 2، العدد 2، ص 272-295.
7. Bouri, N. (2018), «Le secteur des industries manufacturières en Algérie : variations annuelles de la production», *مجلة العلوم الاجتماعية*, vol.4, n°8, p 267-282.
8. Fatiha, T. (2006), «L'économie algérienne depuis 1962 : le poids croissant des hydrocarbures», *TENDANCES ECONOMIQUES*, p 82-85.

مقال منشور في ملتقى:

9. حميد بن نية، فكارشة سفيان. (2018)، "دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر"، *الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر*، ص 15.

رسائل الدكتوراه:

10. محمد زوزي. (2009-2010)، "تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
11. مخضار سليم. (2018)، "دراسة تحليلية للتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة تلمسان.
- محاضرات:
12. دحمان محمد أدريوش. (2012-2013)، *محاضرات في الاقتصاد القياسي*، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليايس.

مواقع الانترنت:

13. Oxford. (2018), "Increase in domestic manufacturing to cut Algeria's reliance on imports", Retrieved from Oxford Business Group: <https://oxfordbusinessgroup.com>.
14. Banque mondiale. (2017), «Algérie : rapport de suivi de la situation économique (octobre 2017)», www.banque mondiale.org/.
15. اقتصاد الجزائر , <https://www.marefa.org> , consulté le 2018.